

الإشكالية السياسية للديمقراطية التونسية: تعثرات الانتقال السياسي وأزمة الديمقراطية التمثيلية

محمد العربي العياري*

مقدمة

أبان الانتقال الديمقراطي في تونس على جُملة من التحوُّلات الاجتماعية والبنويَّة العميقة، التي أضفت على العملية السياسية، ديناميكية جديدة، اكتسب بموجبها النظام السياسي الانتقالي، إمكانيات وقدرات على توجيه السياسة نحو «احتواء نمط جديد من الأهداف والاحتياجات، وخلق أنماط جديدة من التنظيمات»¹، وقد ساهمت هذه الديناميكية في بروز نخبه سياسية حاولت تأمين الانتقال السياسي أو العبور من مرحلة التأسيس للديمقراطية، إلى مرحلة تكتمل فيها مَقوِّمات وشروط البناء الديمقراطي. حاولت النُخب السياسية والأكاديمية والفكرية وغيرها، في بداية التأسيس الانتقالي، التفكير في كيفية خلق الآليات والطرائق التي تُعبّر في مستوى الشكل على القطع مع الممارسة السياسية الموروثة عن فترة ما قبل 2011، وعلى مستوى المضمون، خلق تفاعل جديد ومختلف في مستوى تمثُّلات الفعل والتأثير والمشاركة في الشأن السياسي العام. كانت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، مسؤولة على قطع مرحلة انتقالية «تتألف من ثلاث فترات: الفترة الاطارية أو التصوريَّة، ثم الفترة العمليَّة وهي فترة الانتخابات، فالفترة التأسيسية ابتداء من 23 أكتوبر 2011، وقد كُلفت الهيئة بإنجاز المرحلة الاطارية التي تمثَّلت أساسا في وضع الإطار القانوني العام والحزبي والجمعياتي والصحافي الذي يُمهِّد للفترتين المواليتين، ويفتح لهما سبيل الإمكان والانجاز»² على هذا النحو، كان تدبير النخب التونسية للانتقال الديمقراطي سياسيا وقانونيا واجرائيا، من خلال ترتيب الأدوار والعلاقات بين الفاعلين في دائرة المشاركة السياسية والمدنية، وتحت عنوان النموذج التونسي في الانتقال السياسي.

حتى نفهم شروط تدبير السياق العام للانتقال الديمقراطي، فإننا نستعين بجملة من الأطروحات الفكرية والمقاربات العلمية، التي حاولت تأمين مسالك وآليات مُتعددة لبيان كيفية تحقيق الانتقال

* باحث بمركز الدراسات المتوسطة والدولية

¹ رفيق المصري، الدين والسياسة والديمقراطية، الطبعة الأولى (مصر: مركز حقوق الانسان، 2007)، ص 38.

² عياض بن عاشور، من مقدمة التقرير العام حول مداوات الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

الشارع» بتعبير «أصف بيّات Asef Bayat»⁶، حيث تنهمك النخب السياسية في تركيز أسس الانتقال السياسي، آخذة بعين الاعتبار التمييز الجوهرى بين «الدولة والنظام»، هذا بعد أن وقع «إسقاط النظام وبقاء الدولة»⁷، والتقاطع بين المطالبة الشعبية وخيارات تأسيس مرحلة سياسية جديدة. إلى ذلك، كانت مسارات التأسيس الديمقراطي في تونس، وكيفيات التفكير في الشروط القانونية والاجرائية والتأطير السياسي للانتقال الديمقراطي، في مجملها استجابات فورية لرهانات اللحظة السياسية، دون أن تكون حمالة لرؤية استراتيجية تضمن ديمومة المسار السياسي بشروطه التأسيسية، أو تستثمر في إمكانات الديمقراطية، التي هي في جوهرها «ليست نظاما طبيعيا، حيث يُشبه التحرك نحو الديمقراطية موجات البحر، مع فارق أن هذه الأخيرة تنكسر بسرعة وسهولة، وارتدادها أقوى بكثير ولا يمكن التنبؤ به»⁸. على هذا النحو، تضافرت عديد العوامل والمعطيات لتساهم مُجمعة في تعطُّل البناء الديمقراطي، وارتباك المسار، حيث أهمل المسار الثوري في أحيان عديدة، ووقع الاهتمام بالمسار الانتقالي. هذا، دون أن تتجاوز النخب السياسية مطبات التأسيس من صراعات ومعارك سياسية، أنتجت مسارا مُرتبكا، تميّز بأزمات التسيير والمشاركة السياسية، اللذان خلقا إنطباعا يُحوم حول وصم النخب السياسية بالعجز والإخفاق، ويُفكر في الديمقراطية التمثيلية باعتبارها مُولدة للأزمات، أو أنها لا يمكن أن تجد طريقها للتطبيق دون أن تحمل معها الأزمة

⁶ أصف بيّات، الحياة سياسة، كيف يُغيّر بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة أحمد زايد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).

⁷ جليبر الأشقر، هل يستطيع الشعب إسقاط النظام والدولة لازالت قائمة؟ تأمل في المعضلة الرئيسية للانتفاضة العربية. مجموعة مؤلفين، الثورات العربية، عُسر التحول الديمقراطي ومآلاته، إعداد وتنسيق جمال باروت (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص-ص 42-43.

⁸ جون لوكا، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي. ما يعتره من عدم اليقين والتعرض للأخطار، وما يعتره من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية Fondiyone Eni Enrico Mattei، 2000)، ص-ص 42-43.

نحو الديمقراطية، من خلال طرح الشروط والقواعد الضامنة لنجاح عملية التأسيس الديمقراطي. في هذا الإطار، يمكن التوقف عند ثلاثة مسالك، تُكثف قواعد وشروط نجاح الانتقال الديمقراطي. أولى هذه المقاربات، ما يطرحه «دانكوارت رستو Dankwart Rustow» والتي يمكن عنونها بـ «المدخل الانتقالي»، حيث تتلخص فيما معناه بأن الإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي، يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا. إذ ينطلق «رستو» من تحليل تاريخي مقارنة لتركيا والسويد، ليرسم مسارا عاما تنتهجه الدول خلال عملية الانتقال نحو الديمقراطية. يمر هذا المسار بأربعة مراحل، وهي، مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، مرحلة الصراع السياسي، مرحلة التسويات وأخيرا مرحلة التعود.³

أما المسلك الثاني، فيُعبر عنه المدخل التحديثي الذي يطرحه «سيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset»، والذي يُزاوج بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.⁴ ثالث هذه المقاربات، يتمثل في المدخل البنيوي، والذي يعتبر أن التغيير أو التحول نحو الديمقراطية، وفق «تيدا سكوكبول Theda Skocpol»⁵ يتوقف على طبيعة البنية المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب فقط.

تتفرد النخب السياسية - وفق المقاربات الثلاثة المذكور - بأدوار محورية في تدبير الانتقال الديمقراطي، ودعّمه بما يستجيب لسيرورة البناء السياسي الجديد، والسياق الديمقراطي، الذي تلون بدلالات جديدة أهمها دلالة «الميدان» أو «سياسة

³ للمزيد، أنظر: دانكوارت رستو، بين السياسة والأخلاق.

⁴ للمزيد، أنظر: مارتن ليبست، الثورة والثورة المضادة: التغيير والثبات في الهياكل الاجتماعية.

⁵ Theda Skocpol, *State and Social Revolutions, A Comparative Analysis Of France, Russia, And China*. Cambridge University Press, 1979.

أن يخضع لمرحلة أسماها مرحلة القرار أو الاختيار باعتبارها تتوسط بين المرحلة التحضيرية ومرحلة التعود في ظل قبول التعددية وتفاعل القوى المختلفة، حيث تتفق النخب على قواعد اللعبة الديمقراطية. فيما يخص السياق التونسي، فقد مثلت لحظة 2011 محطة اختبار لقدرة النخب، على حسن استثمار اللحظة السياسية، والانخراط في عملية تدبير الانتقال السياسي والاجتماعي، الذي انصهرت مطالبه في بعض جزئياتها، مع المطالب الشعبية، في إشارة الى اتساع دائرة التعبير الحر على الرأي، و«البحث على أرضية مشتركة بين الفاعلين المختلفين، وكسب تأييد أكبر قطاع من المواطنين بهدف إزالة المخاوف المتبادلة»¹⁰، ومع التوجهات السياسية لبعض من تلك النخب، في علاقة بتنظيم عملية الانتقال السياسي، أو التأسيس الجديد لمرحلة كان لابد لها من أن تقطع نهائيا مع ما قبل 2011 بسياقاته القانونية والتنظيمية. إنهمك الفاعلون السياسيون في التفكير في عملية إدارة الشأن العام ديمقراطيا وتحت مبدأ التعددية بإعتبار أن «جوهر التعددية السياسية هو وجود مجموعة من القوى أو الفاعلين الذين يُشكّلون عصب الحياة والمنافسة السياسية التي تأتي على رأسها الأحزاب»¹¹.

في هذا الاتجاه، مثلت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي¹²، الحاضنة والاطار الذي التقت فيه تقريبا كامل مكونات الخارطة السياسية والحقوقية والمدنية¹³. وجب الانتباه الى أن مهمّة الهيئة

¹⁰ على الدين هلال، الانتقال الى الديمقراطية ؛ ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين ؟ (الكويت : عالم المعرفة، 2019)، ص-ص 135-136.

¹¹ على الدين هلال، المرجع نفسه، ص 20.

¹² أحدثت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في 4 مارس 2011 بمقتضى المرسوم الرئاسي عدد 6.

¹³ تكوّنت الهيئة في صيغتها المكتملة من ممثلين على 12 حزبا و19 جمعية وممثلين عن الجهات بمعدل ممثل واحد على كل جهة، إضافة إلى شخصيات وطنية مثلوا نصف أعضاء الهيئة، وهيئة خبراء تتكون من 15 من رجال القانون بين أكاديميين ومحامين.

تتلو الأخرى. من هذا المنطلق، تبرز الإشكالية الرئيسية، والتي تتمحور حول مظاهر تعثرات النخب السياسية في تونس فيما يتعلق بالتفكير الجدّي في تحقيق الوحدة الوطنية، وتجاوز الصراع السياسي، ثم قدراتها على عقد التسويات، واصباح صفة الديمومة على هذا المنوال الذي يهيم إنجاح الانتقال الديمقراطي. كما يتمظهر الاخفاق الآخر في عدم القدرة على الربط بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، اللذان كانا من المطالب البارزة في فترة الانتقال الديمقراطي. من جانب آخر، لا يُمكن فصل السياقات الإقليمية والدولية عن الداخل الديمقراطي الانتقالي في فترة التأسيس.

تفسّر هذه العناوين الإشكالية، إخفاقات النخب السياسية في تونس من خلال ما شهده المسار التأسيسي من تعثرات وارتباك، وما لحق بمسألة التسيير والمشاركة السياسية من أزمات مختلفة، ثم انحسار البناء الديمقراطي، الى حدود ارتباط الديمقراطية التونسية بالأزمة الدائمة أو المُستعصية.

أولا : التأسيس الديمقراطي : ارتباك المسار وتعثرات الانتقال السياسي

تخوض عديد الدراسات والأطروحات في مسألة تأسيس الانتقال الديمقراطي⁹، أو خلق شروط تحقق عملية الانتقال نحو الديمقراطية. في هذا الإطار، مثلت أطروحات «دانكوارت رستو Dankwart Rustow» معبرا نظريا نحو تفهم قدرات النخب على إدارة تلك العملية، وطرح إمكانات التأسيس لمسار ديمقراطي لا بد له من وجهة نظر «رستو Rustow»

⁹ للمزيد : راجع : * - مارتن ليست، الثورة والثورة المضادة : التغيير والثبات في الهياكل الاجتماعية.

* - دانكوارت رستو، بين السياسة والأخلاق.

* - جابرييل أمند وسيدني فيريا، الثقافة المدنية : المواقف السياسية والديمقراطية في خمس دول.

* - أرند ليبهارت، أمهات الديمقراطية.

* - الف داهيندورف، الطبقات والصراعات الطبقيّة في المجتمع الصناعي.

من آليات وعوامل وتمظهرات السياسة باعتبارها المُحدّد لمسائل الاقتصاد والثقافة وغيره من شؤون إدارة الدولة، وهي «الوسيلة لتحقيق غاية عظمى وضرورة قسرية للحياة البشرية».¹⁵ يبدو أن مسألة الشكل السياسي للدولة وللعملية السياسية، كانت له اليد الطولى في النقاش، أكثر منه مسألة جوهر السياسة ومضامينها، التي لم تتجاوز في تقرير الهيئة العليا ذات الهدف الثلاثي : تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، حُدود ضمان النجاح لعملها التأسيسي، وترك تفاصيل الترتيبات الجوهرية للسياسة، في يد النخب السياسية التي سوف تضطلع بمهمة الإدارة السياسية للدولة. بالعودة إلى أطروحة «دانكوارت رستو Dankwart Rustow» في مقاله المعنون : «التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي: Rustow Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model»¹⁶ نقف على بيان كيفية نشوء الديمقراطية، مع التمييز بين العوامل التي تُؤدي إلى نشوئها من جهة، وتلك التي تُؤدي إلى تعزيزها واستمرارها من جهة أخرى. بتطبيق هذه الرؤية على المسار التأسيسي في تونس، ننتبئ أن نشوء الديمقراطية في لحظات 2011 كان نتاجا لعمل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، في جانبه المتعلق بإدارة النقاش العام بين مختلف الفاعلين السياسيين، من أجل ترتيب تفاصيل التنافس السياسي وبيان شكله وشروطه وكيفياته، تماهيا مع إعلان حق تأسيس الأحزاب من خلال المرسوم عدد 87 لسنة 2011، والمرسوم عدد 88 لسنة 2011 الخاص بتكوين الجمعيات. طرحت الهيئة طريقة الانتخاب التي أجمع الفاعلون على ضرورتها الراهنة، وقدرتها على

كانت تتمحور حول «دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيم أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي»¹⁴. يعني ذلك، في المستوى السياسي، أن يتولى الفاعلون السياسيون تنظيم طريقة انخراطهم في الشأن السياسي العام، وتصور رؤية جديدة تُعبّر في نفس الآن على الانخراط في المسار الانتقالي، وتفتح آفاقا جديدة للممارسة السياسية والمدنية. بالعودة إلى لحظة 2011، فإن توزيع تعاطي الطيف السياسي في تونس مع الأحداث، لم يكن بنفس التوازي عند الجميع. حيث تصدر المشهد، جزء من الأحزاب أو قياداتها التي كانت غير بعيدة عن العمل السياسي منذ ما قبل 2011، وهذا الجزء كان بعضه مُهيكلا أو محافظا على بنيته التنظيمية، وإن كان يمتهن العمل السياسي السري، والبعض الآخر منه، انهمك خلال أحداث ما بعد 2011 مباشرة، في تنظيم أو إعادة تنظيم الإطار الحزبي وفق رؤيته الإيديولوجية والسياسية. أما الجزء الثاني من المشهد السياسي، فقد كان يبحث على تعبيرته السياسية بالموازاة مع الانخراط في عملية المساهمة في التأسيس لمرحلة الانتقال الديمقراطي.

مثل عدم التجانس الفكري والعددي، وتعدد الأطروحات والقراءات لكيفيات التأسيس لمرحلة سياسية جديدة، بالإضافة إلى إشكاليات الوعي السياسي والتقاليد الديمقراطية والكفاءة السياسية في بعض الأحيان، عائقا أمام خلق ديناميكية فكرية تتجاوز التداول في شروط العملية السياسية الجديدة، إلى العمل الجدي على ابداع شكل النظام الديمقراطي الذي يستجيب لشروط الواقع المحلي، ومراجعات الديمقراطية في أشكالها المتنوعة، وفي مستوى تنظيم السلط والعلاقة بينها، وكيفية المساهمة في الشأن العام وحدودها، وغيرها

¹⁵ حنا آرنت، مالمسياسة ؟ أسبابها وتداعياتها، ترجمة نادرة السنوسي، ط 1 (الجزائر : دار ابن النديم، 2019)، ص 54.

¹⁶ رابط الدراسة :

https://moodle.swarthmore.edu/pluginfile.php/100501/mod_resource/content/0/Democracy/Rustow_Transitions_Toward_Dynamic_Model.pdf

¹⁴ الفصل الثاني من المرسوم عدد 06 المؤرخ في 18 فيفري 2011 والمتعلق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

1959، وبين رؤية أخرى تقول بضرورة المرور نحو التأسيس دون أن يكون للتأسيس منطلقاته المتعلقة بالثقافة السياسية والتجانس الفكري بين النخب السياسية المختلفة. أفضى ذلك إلى زعزعة مرحلة التعمد التي يصوغها «Rustow»، وربما نتبين ذلك من خلال مؤشرات الصراع السياسي الذي ساد بعد انتخابات 2011، والعزوف عن المشاركة السياسية وغيرها من تداعيات اخفاقات مسار التأسيس، وانهماكه في التفاصيل القانونية الإجرائية، التي أعادت انتاج ولو مشوه نمط من الممارسة السياسية، رغم التحول من الدولة القانونية إلى دولة القانون.

ثانياً : من الدولة القانونية إلى دولة القانون

على ضوء المهام التي تعهدت بها الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، فإنها مثلت ما نسميه التفويض الضروري لصياغة عقد اجتماعي جديد يسير بمقتضاه «الجميع في ركب التوجه الأسمى للإرادة العامة».¹⁸ فمع الرغبة في التوفيق بين سلطة الأغلبية وضمن الحريات والحقوق الفردية باعتبارها «أحد التحديات الأساسية التي يمكن أن تواجه أي عملية تحول ديمقراطي في مساره الدستوري»¹⁹. لعل تراكمات الزمن السياسي ما قبل 2011، كانت القادح في انهماك النخب المسؤولة على تدبير الانتقال الديمقراطي، في دسترة منظومة الحقوق الفردية والحريات لضمان عملية المساهمة الحرة في الشأن العام، ورفع القيود على عملية المشاركة السياسية التي تدفع بالديمقراطية نحو حدودها القصوى، أو على الأقل، تقييم حدودها فاصلة بين الممارسة الديمقراطية، وعودة الاستبداد السياسي. يُعد

¹⁸ جون جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة عبد العزيز لبيب (بيروت : المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 35.

¹⁹ كمال جعلاب، دولة القانون الديمقراطية : إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة، مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9 (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 20.

تمثيل جزء واسع من الطيف السياسي، ومن الفاعلين في الشأن العام.¹⁷ هذا، مع التوجه نحو اعتماد النظام البرلماني الذي يتركز على مبدأ التوازن بين السلط كما يُعرفه «اسمان Esmein» و«دوقيت Duguit» و«هوريو Hauriou». قد تكون هذه الخيارات من وجهة نظر الفاعلين حينها، حاجزا أمام عدم عودة النظام السياسي الذي هيمن على تفاصيل العملية السياسية قبل 2011، وأيضا، ضمان عدم سيطرة طرف سياسي وحيد على مجمل ترتيبات وتصريف السياسة. أما عن النقطة المتعلقة بالعوامل التي تؤدي إلى نشوء الديمقراطية، فقد مثلت الحركية الاحتجاجية وسيطرة عناوين الثورة ومطالب التأسيس الجديد، إضافة إلى رغبة الفاعلين في أخذ المبادرة السياسية وقيادة تفاصيلها، مُحفزا على الاهتمام بتأسيس ديمقراطية تُؤطر الممارسة السياسية، وتفسح المجال للمبادرة والمشاركة في الشأن السياسي العام، وهي نفس العوامل التي تُساهم وفق قراءة «Rustow» وبقراءة السياق السياسي التونسي، في نشوء واستمرارية الديمقراطية.

غير أن سيرورة التأسيس السياسي الانتقالي في تونس لحظة 2011، وإن كان مهّد لتأسيس ديمقراطية ناشئة وقع اختبارها في محطة انتخابية في أواخر 2011، إلا أن اختلاف السلوك السياسي بين الفاعلين، والانصراف نحو السياق الانتقالي على حساب المسار الثوري من جهة، زائد غياب الدربة الديمقراطية، وربما تفاجئ بعض الفاعلين بالحدث الثوري في حد ذاته، جعل المرحلة التحضيرية في تونس وفق مقاربة «Rustow»، غنيّة بالصراعات الفكرية التي حامت حول الشكل السياسي وطريقة الانتخاب وغيرها من السرديات السياسية التي توزعت بين اختيار البناء التراكمي المستند على منجزات السياسة قبل 2011 مثل تعديل دستور

¹⁷ تولت الهيئة إقرار طريقة التمثيل النسبي التقريبي La représentation proportionnelle approchée مع اعتماد أكبر البقايا.

عبّرت عنها النخب السياسية في لحظات التأسيس الانتقالي الديمقراطي، عبر قوانين وتشريعات مزجت بين دولة القانون باعتبارها «دولة القانون الصالح»²⁴ وبين الديمقراطية التي وإن كانت تتحدد عبر مجموعة من الضمانات القانونية، إلا أنها قبل كل شيء «احترام التطلعات الفردية والجماعية التي تُوفّق بين تأكيد الحرية الشخصية وحق التماهي مع جماعة اجتماعية أو قومية أو دينية خاصة».²⁵

على هذا الأساس، انهمكت النخبة السياسية في تونس، في عملية «تصفية» للإرث الاستبدادي فيما يتعلق بمسائل الحريات الفردية والعامّة، وقضية السلطة وممارستها في إطار التخلص من الدولة القانونية. هذه الدولة التي ترتبط من وجهة نظر «ريمون كاري دي مالبرغ Raymond Carré De Malberg» بمفهوم سياسي يتعلق بالتنظيم الأساسي للسلطات العامة ويقتضي إخضاع كامل السلطات إلى هيئة تشريعية، وحيث أن «التشريع يُهيمن تماما على الإدارة التي لا يمكنها أن تمارس سوى صلاحية تنفيذ القوانين بموجب السلطة القانونية».²⁶ نجحت النخب السياسية التونسية في مرحلة التأسيس الانتقالي وفي إطار فكرة دولة القانون بديلا على ضيق أفق مفهوم الدولة القانونية، في بلورة رؤية قانونية تضمن من خلالها منسوبا من الحريات الفردية والعامّة سعت من خلاله إلى «الجمع بين عدد من المبادئ الفرعية، مثل مبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ سمو القانون، ومبدأ حماية ثقة الأفراد بالنشاط الحكومي والحقوق الأساسية، ومبدأ الحماية

مبدأ دولة القانون أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدستورية الحديثة. حيث أصبح خضوع الدولة الحديثة لمبدأ دولة القانون ركنا أساسيا في القانون الدستوري، هذا دون أن نُغفل أن «عملية صنع القانون رغم طابعها الاجرائي الذي يقوم على احترام أشكال وإجراءات مُعيّنة ومُحدّدة سلفا، فهي ليست مستقلة عن الجوانب الاجتماعية والسياسية»²⁰. يعود مفهوم دولة القانون إلى النظام القانوني في ألمانيا «الريشتات Rechtsstaat»، ويُعتبر الفقيه القانوني «روبرت فون مول Robert Von Mohl» أوّل من استعمل هذا المصطلح في مؤلفه المنشور سنة 1831، والذي عرّف فيه دولة القانون، بأنها «شكل من أشكال الدولة العقلانية التي يكون أساسها ضمان حريات المواطنين وحقوقهم في مواجهة محاولات تقييدها من مؤسسات الدولة».²¹ يتأسس هذا المفهوم على نظرة موضوعية مجردة إلى القاعدة القانونية، حيث لا يقع الاقتصار على شكلها أو إجراءات وضعها فقط، بل يقع الاهتمام بالمحتوى الذي يكون مُلزما لمؤسسات الدولة بما فيها البرلمان، «مع ضرورة أن تكون القاعدة القانونية مُتسمة بخصائص موضوعية، كأن تكون صحيحة وعادلة وعقلانية، إضافة إلى العمومية والمساواة».²² تجد هذه الأطروحة وجهة تفعيلها في السياق التونسي، انطلاقا من الإرث القمعي والتضييق على الحريات الفردية والعامّة قبل 2011، كذلك، استبطانا لطرائق الممارسة السياسية والمشاركة في الشأن العام، التي لم تكن بشكل من الأشكال مُعبّرة عن «الإرادة العامة التي هي القانون».²³ هذه الإرادة العامة التي

²⁰ كمال جعلاب، المصدر السابق، ص 8.

²⁴ Joseph Raz, *The Rule of Law and its Virtue*, in : Joseph Raz (ed.), *The Authority of law : Essays on Law and Morality* (Oxford : Clarendon Press, 1979), P. 211.

²⁵ آلان توران، مالديمقراطية ؟ ترجمة عبود كاسوحة (دمشق : منشورات وزارة الثقافة السورية، 2000)، ص 23.

²⁶ Raymond Carré De Malberg, *Contribution à la théorie générale de l'Etat*, Vol. 1 (Paris : CNRS, 1985), P. 496.

²¹ Carlos-Miguel Herrera, *Quelques remarques à propos de la notion d'Etat de droit*, L'Homme et la société, no. 113 (Juillet 1994), P. 91.

²² Carl Schmitt, *Constitutional Theory* (London : Duke University Press, 2008), P. 181.

²³ Jean-Jacque Rousseau, *Du contrat Social*, LG-F. Les Classiques de la philosophie, Ed. 15, Paris, 1992. P. 104.

ثالثاً : في مواجهة ديمقراطية الاختلاف

نجحت النخبة السياسية التونسية في بدايات التأسيس الانتقالي، في إيجاد «أرضية معقولة ومشاركة لاتفاق سياسي حول الخلافات»³⁰ رغم أنها بلغت في أحيان كثيرة حدود التشكيك في أدوار الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، خاصة فيما يتعلق بالمراسم التي تهم أحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والقوانين المتعلقة بإحداث وتكوين الأحزاب والجمعيات وغيرها من الترتيبات القانونية³¹. من خلال نظرة استعادية Rétrospectif Regard لخلاصة أعمال الهيئة، نقف على فحوى المنجز الذي تألفت عليه مختلف القوى السياسية والمدنية والتي كانت في مواجهة «ثلاثة خطوط متوازية : الخط الأول، يتمثل في تواصل الاحتجاجات والحراك الاجتماعي، الخط الثاني، يتمحور حول التسويات السياسية، أما الخط الثالث، فيتلخص في التشكل الحزبي الجديد الذي تميّز بحالة انفجارية بفعل ما أصبح متاحاً للجميع من حق التنظيم الحزبي»³². يمكن ترجمة ذلك عملياً بوقوع النخب السياسية تحت مجهر ثلاثي الأبعاد، كانت زاوية رؤيته الأولى موجهة صوب الحكومات الانتقالية، والثانية تتفاعل مع المطالب الاحتجاجية، أما الثالثة، فكانت مكرّزة حول عمل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. بقدر ما كانت ديناميكية المشهد جزءاً طبيعياً من السياق الانتقالي الذي تشترك فيه أغلب الدول التي انتقلت من حالة النظام التسلسلي إلى واقع التعددية وإمكانية المشاركة في إدارة الشأن العام، إلا أن حدود المشاركة ونوعيتها وحجمها، وتمثيلات الفاعلين الجدد

³⁰ جون راولز، العدالة كإنصاف : إعادة صياغة، ترجمة حيدر إسماعيل (بيروت : المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 85.

³¹ للمزيد : راجع، المولدي قسومي، صدى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في مسار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس، ط 1 (تونس : دار محمد علي الحامي، 2021).

³² المولدي قسومي، المرجع نفسه، ص 62.

القضائية لهذه الحقوق»²⁷ من جهة، وبين «الديمقراطية التي هي شرط من شروطها»²⁸

لا يمكن انكار نوعية التحولات التي رافقت مرحلة التأسيس، وانفتاح الرؤى القانونية على أنماط من التشريع والممارسة اللذان مثلاً حجر الأساس، في تدشين مسار من التداول الديمقراطي على الحكم، والانغماس في ديناميكية التسيير ومتابعة الشأن العام، غير أن أهمية النص القانوني، وتحوّل السياسة من علاقة الاسقاط التي كانت عنواناً لمرحلة ما قبل 2011، إلى علاقات تبادلية بين الفاعلين السياسيين، على أساس تكافؤ الفرصة السياسية والانتخابية، وتحت شعار صوت لكل مواطن كنوع من العدالة الاقتراعية، لم يستطع كل ذلك حجب قضية السياسة باعتبارها تسمو في بعض الأحيان على القاعدة القانونية - دون أن يتجاوزها - وربما كانت مرحلة النقاش أو إدارة الاختلاف، أو ما عبّر عنه «دانكوارت رستو Dankwart Rustow» بمرحلة القرار (الاختيار)، مرتبكة بفعل سيطرة الحماس بإدارة الشأن السياسي بشروط اللحظة الثورية التي تركت مكانها للحظة الانتقالية، دون أن يكون لهذه الممارسة بُعد استراتيجي أو رؤية تتجاوز سياق التأسيس وتتموضع كقاعدة دائمة تُؤطر حاضر ومستقبل السياسة. كانت هذه الرؤية أشبه ما تكون بـ «الماغنا كارتا Magna Carta»²⁹ بصيغتها التونسية التي حاولت إزاحة تراكمات الزمن الاستبدادي، وفسحت المجال لشرعية الاختلاف وسيادة القانون.

²⁷ Albert Bleckmann, *L'Etat de droit dans la constitution de la république fédérale d'Allemagne*, Revue Pouvoir, no. 22 (Septembre 1982), P. 6.

²⁸ قاموس أوكسفورد للعلوم الاجتماعية، كلم إحدى عشرة في الدستور والدستورية، ترجمة ثائر ديب، تبين، العدد 3 (شتاء 2013)، ص 254.

²⁹ هي وثيقة ملكية بريطانية، التزم بها الملك جون (1199-1216)، ملك بريطانيا، وتعدّ الخطوة الأولى صوب الديمقراطية البرلمانية، وتنص على مبدأ ألا أحد فوق القانون، ومن بينهم الملك، ويُنظر إليها بوصفها معلماً مهماً من معالم تطور الحكومة الدستورية في بريطانيا. للمزيد : راجع : ماهي ماغنا كارتا؟ وماهي أهميتها؟ بي بي سي عربي، 2015/6/15، شوهد في 2022/5/14، في : <http://bbc.in/3tjb6gn>

في ثانيا خلافات متعددة وجوهرية في بعض الأحيان، غير أنها لم تكن في صالح الانتقال الديمقراطي. ساهمت عوامل عديدة ومختلفة في تحقيق أطروحة الحلول الوسطى فيما يتعلق بالنظام السياسي والانتخابي، وتوزيع السلط وغيرها، إلا أن تحويل الحل صوب طاقاته الفُصوى، كان ولازال سؤال الراهن السياسي. لفهم ذلك، تُفيد المقاربة الوظيفية، وتحديدًا أطروحة «غابرييل أَلْمُونْد Gabriel Almond» التي تتعلق بشروط استمرارية النظام السياسي، وبُناه الوظيفية التي تُؤدي مجموعة من الوظائف، وهي أولاً : «وظائف المُدخلات Imput» منها التنشئة السياسية، تجميع المصالح والاتصال السياسي. ثانياً، وظائف «المُخرجات Output» ومنها صُنع القاعدة السياسية. ثالثاً : ووظائف تكْيُف النظام من خلال مستوى قُدراته، مثل القدرة التنظيمية والقدرة التوزيعية».³⁶

بقراءة تفاعلات النخب السياسية التونسية في مرحلة «التحول الاحلالي»، أو تلك المرحلة التي احتاجت الى توافقات عميقة، ومشاركة الفعل السياسي ومن ثمة، ضمان المشترك الديمقراطي، فإن المُدخلات Imput لم تُمارس وظائفها بالقدر الكافي، بل كشف الواقع على قصور التنشئة السياسية، وغياب الاتفاق حول المصالح المشتركة للفاعلين السياسيين - هذا عدى ممارسة السلطة - . أما عن المُخرجات Output ونعني صُنع القاعدة السياسية، فبقدر ما مثّلت القاعدة، خارطة للممارسة السياسية في عشرية الانتقال الديمقراطي، فإنها تحولت إلى مانع وعائق في بعض الأحيان، أمام تداولية الممارسة السياسية، وتوزيع العائد السياسي بالقدر الذي يتوافق مع شروط لحظات التأسيس، التي توافقت حولها النخب السياسية.

مع قُصور اشتغال المُدخلات Imput، وارتباك المُخرجات Output، كانت وظيفة تكْيُف النظام في علاقة بقدراته

لها، خلق نوعاً من الصدمة التي حجبت مجال الرؤية أمام الفاعلين السياسيين في علاقة بما يمكن له أن يكون، أو ما يجب أن تكون عليه السياسة فعلاً وتنظيراً.

إذا كانت النخب السياسية قد نجحت في جزء ما من تحقيق «الحد الأدنى للديمقراطية Minimalist Definition of Democracy»³³، الذي يقوم على سلسلة من الإجراءات مثل الانتخابات وحق التصويت والتنافس الحزبي، فإن العائد السياسي لكل ذلك، لم يكن مصحوباً بمفاهيم مثل «التعزيز الإيجابي Positive Consolidation» للديمقراطية، والذي يعني «قبول النخب لسيرورة النظام الديمقراطي، دون أن يتم استثمارها في نفس الوقت لحسم الخلافات على أرضية الاتفاق المؤسس للإنتقال الديمقراطي».³⁴

على هذه الأرضية، يمكن القول بأن النخب السياسية، لم تستنفذ إمكانات الفعل السياسي المشترك في مرحلة «التحول الاحلالي» بتعبير «صمويل هنتنغتون Samuel Huntington»³⁵ تلك المرحلة التي تتوحد أثناءها النخب الحاكمة وحتى المعارضة على مصلحة مشتركة، تحل محل النزاعات وتُدعم نفوذ النخب السياسية لضمان الاستقرار. على أساس هذه المقاربة، جاز القول بأن إهدار فرصة التسويات التاريخية، والاتفاقات طويلة الأمد، قد ضاعت

³³ Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986); Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986); Gerardo L. Munck, Review Article: *Democratic Transitions in Comparative Perspective*, *Comparative Politics*, Vol. 26, No. 3 (April 1994), pp. 355-375.

³⁴ Wolfgang Merkel, *Plauside Theory, Unexpected Results : The Rapid Democratic Consolidation in Central and Eastern Europe*, IPG, No. 2/2008, PP. 12-15.

³⁵ صمويل هنتنغتون، الموجة الثالثة. التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط 1 (الكويت : دار ابن خلدون، 1993).

³⁶ ثامر الخرزجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (عمان : دار مجدلوي، 2004)، ص-ص 61-65.

«روبرت دال Robert Dahl»، بـ «اللامساواة في القوة»³⁸ إلى قدرة توزيعية فيما يخص فرص المشاركة السياسية، وقوة سياق سياسي ضاغط بإتجاه ما أسماه بعض الفاعلين السياسيين بـ «تحقيق أهداف الثورة». أما عامل الضعف، فقد كانت وظائف «المُدخلات Imput»، والمُخرجات Output وتكثيف النظام من خلال مستوى قدراته - كما شرحنا ذلك سلفاً - أهم عوارض الضعف في علاقة باستثمار الانتقال الديمقراطي في حدوده الديمقراطية القُصوى. بالنسبة إلى قضية الفرص، فقد شكّل الإطار التشريعي الهام الذي وقع سنُّه إبان الانتقال الديمقراطي، مخزوناً هاماً استهلكته النخب السياسية والمدنية، والناشطين في مختلف الميادين، في إطار تحقيق أنماط من المشاركة في الشأن العام، مما أضفى على الفضاء العام نوعاً من الديناميكية غير المعهودة، والتي فتحت إمكانات أخرى للسياسة وللعمل المدني الذي يُمثّل «البنية التحتية للديمقراطية»³⁹. كما مثّلت ديناميكية الشارع وانفجار الحاجات مُعبّراً عنها بتنوّع المطالب التي التقت في بعض الأحيان مع بعض الأحزاب السياسية، إما في نطاق التعبئة أو حشد الأنصار لصالح مشروع سياسي معين، فرصة حقيقية لكسب نقاط تموقع سياسي، تتوزّع عائداً على الفاعل السياسي من جهة، وعلى حيوية المشهد السياسي من جهة أخرى. نأتي الآن إلى التهديدات التي توازت مع مرحلة التأسيس الديمقراطي، والتي يمكن تكثيفها في ثلاثة عناوين، العنوان الأول يتمثّل في عدم الحسم السياسي في شروط اللعبة السياسية كما وقع الاتفاق حولها مُسبقاً، بحيث وقع توظيف معطيات المشترك الجماعي مثل قضايا الهوية وغيرها، في معارك التموقع السياسي. العنوان الثاني، يتمثّل

التنظيمية والتوزيعية، غير مُطابقة لشروط تنظيم وتدبير الانتقال الديمقراطي سواء في لحظات التأسيس السياسي، أو عبر سيرورة العشرية الديمقراطية في تونس التي أنهكت تداعياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قُدرات الديمقراطية التمثيلية والمُشترك التي انطلقت منه اللحظة التأسيسية.

هذا، وقد أبان عجز الديمقراطية التمثيلية، بالصيغة التونسية، وعلى ضوء اتفاق الفاعلين في لحظات التأسيس الانتقالي، على نقاط من الضعف والقوة مع تهديدات بنسف المسار الانتقالي برمته على وقع التنافس بين الفاعلين، زائد الفرص التي لم تُحسن النخب السياسية استثمارها في لحظات الأزمة، وفي زمن الاستقرار السياسي. تندرج هذه الرباعية تحت مقاربة SWOT³⁷ التي تُعنى بالتحليل الاستراتيجي، في إشارة إلى جدولة إمكانيات وموانع التهديد الذي تُواجهه الديمقراطية. نُوظّف هذه القراءة، للكشف عمّا يُمكن أن تكون عوامل القوة والضعف والفرص والتهديدات، التي رافقت عشرية الانتقال الديمقراطي. بالنسبة إلى مُعطى عوامل القوة، فقد مثّلت اتفاقات الحد الأدنى السياسي بين الفاعلين، من خلال الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، فُرصة للاستثمار بأقصى طاقة سياسية ممكنة، لتحصيل العائد الديمقراطي كما تصوّرت النخب السياسية والمواطن. كما مثّل السياق الثوري - رغم تعارضه اجرائياً في بعض الأحيان مع السياق الانتقالي - فُرصة لتحويل القاعدة السياسية من باب التفرّد إلى مربع المشاركة الواسعة والدورية. هذا مع تحويل ما أسماه

³⁷ مصفوفة السوات الرباعي، أو أداة التحليل الرباعي : من أدوات التحليل الاستراتيجي، وهي طريقة تحليلية تساعد على تحديد النقاط الخاصة بالضعف والقوة، وإدراك نوعية التهديدات وطبيعة الفرص المتاحة والمؤثرة في المنشآت، ويُعدّ تحليل SWOT من النظم المهمة لإعداد وتصميم الاستراتيجيات الخاصة بقطاع الأعمال؛ عن طريق تقديم مجموعة من الخطط سواء قصيرة أو طويلة المدى، وتعود نشأة وظهور تحليل SWOT من خلال مجموعة من الأبحاث الصادرة عن معهد ستانفورد خلال الفترة الزمنية بين سنوات 1960 و1970.

³⁸ روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نعيم عباس مظفر. ط 2 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات، 2005)، ص 452.

³⁹ محمد بلخيرة، التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية، بحث لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر : كلية العلوم السياسية، 2004)، ص 31.

إدارية، ولم تعد السيادة الشعبية مُركزة فقط في جماعة مُحددة وملموسة من المواطنين»⁴³، حيث تُمثل السلطة الإدارية معنى «النشاط الذي تُمارسه الدولة والمتعلق بحياة المواطنين»⁴⁴. أما عن السلطة التوافقية، فيشير حسب «يورغن هابرماس Jürgen Habermas» الى ذلك التواصل الذي يحدث بين المواطنين والنخب داخل الفضاء العام. الى ذلك، مثلت الديمقراطية التمثيلية تعبيراً عن «المواطن المشترك في السلطة»⁴⁵ وخلقت نوعاً من الالتزام الذي تحوّلت بمقتضاه السياسة من واجب الى الزام، أي التجسيد العملي لمعاني المواطنة والمشاركة في إدارة الشأن العام، وتأثير النقاش العمومي، وهندسة الفضاء السياسي العام. ضمنت الديمقراطية التمثيلية في جزء منها أرضية تُمكن «المواطنين والمجموعات السياسية من أن يُواجهوا بعضهم البعض في الحلبة السياسية على قدم المساواة»⁴⁶.

حاولت الديمقراطية التشاركية أن تكون عنواناً للإنصاف بمعانيه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، غير أنها بقيت عند حدود الممارسة الشكلية التي تعتمد على تداول المنافسة على التوقيع السياسي، عبر آليات الانتخاب، دون أن يكون للفاعل السياسي أو الحزب رؤية ما قبلية تُؤطر نوعية وشكل وطبيعة الممارسة السياسية التي «لم تعد تلعب أي دور في إضفاء المشروعية على القانون، فدولة القانون بدأت تنفصل رويداً رويداً على المسلسل الديمقراطي»⁴⁷. حيث أصبحت الديمقراطية التشاركية في وارد البحث على

في عجز النخب السياسية في فترات ما من ملئ المشهد باعتبارهم مسؤولين على إدارة الشأن السياسي، حيث وقع تسليم المقود السياسي الى التكنوقراط، مع تقييدهم بشروط السياسة مُتمثلة في الحزب الداعم أو الكتلة السياسية التي بيدها التزكية والعزل السياسي. أما ثالث العناوين، فيتمثل في غلبة الأيديولوجيا على براغماتية التسيير السياسي الذي كان ولازال مطلباً ملحا لحل الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأزمة الديمقراطية في تونس في حد ذاتها.

رغم نجاح عملية «الانتقال التدريجي من نظام الحكم الفردي الى نظام حكم الديمقراطية»⁴⁰، فإن ذلك لم يضمن للانتقال السياسي ديمومة الديمقراطية باعتبارها جوهر التأسيس الديمقراطي، وآلية تجميع تحت شعار التوافق وتداول الفكرة السياسية و تشاركية الممارسة. بالمحصلة، اتضح أن «نقطة الضعف كانت موجودة من البداية ولم يكن بوسعها إلا أن تبعث على الصراع والشك والغموض، وعلى فعل علاجي متواصل»⁴¹.

رابعا : إخفاقات الديمقراطية التمثيلية

وضعت نقطة البداية، الشروط والحدود التي تُنظم الممارسة السياسية الديمقراطية. الى حد ما، حاولت النخب السياسية في سياق الانتقال الديمقراطي من أن تُقيم نوعاً من التطابق بين إرادة المجتمع وإرادة الدولة، من خلال قوانين اللعبة الديمقراطية التي كانت «شكلا من أشكال التقنية السياسية والقانون الدستوري»⁴². على هذا الأساس، تمكّن الانتقال الديمقراطي في تونس من خلال منظومة القوانين المؤسسة، من ترسيخ نظام حكم تداولي أصبحت بمقتضاه السلطة السياسية «تتخذ صورتين متميزتين : سلطة تواصلية وسلطة

⁴³ Jürgen Habermas, *Between Facts and Norms : Contributions to a Discursive Theory of Law and Democracy*. The MIT Press (1996).

⁴⁴ Ibid., P. 293.

⁴⁵ أرسطو، كتاب السياسة، ترجمة أوغسطين بربارة البوليسي (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع العالمية، 1957)، ص 154.

⁴⁶ Joshua Cohen, *Délibération et légitimité démocratique*, Ce Volume, P-P. 209-215.

⁴⁷ عادل البلواني، النظرية السياسية لهابرماس الحدائق والديمقراطية (الدار البيضاء : افريقيا الشرق، 2014)، ص 184.

⁴⁰ صامويل هنتنغتون، مصدر سابق.

⁴¹ زيجمونت باومان وكارلو بوردون، حالة الأزمة، ترجمة حجاج أبو جبر، ط 1 (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018)، ص 142.

⁴² للمزيد : أنظر، كارل شميت، البرلمانية والديمقراطية.

وتوزيع المناصب السياسية الكبرى بين مختلف الجماعات، تشكيل حكومة ائتلافية تضمن مشاركة الأحزاب السياسية الرئيسية في الحكم، تقنين حق الاعتراض أو التوقيف المتبادل (المعارضة)، إقرار درجة كبيرة من الإدارة الذاتية لكل جماعة.

على ضوء هذه الشروط التي تُعبر عن الديمقراطية التوافقية، نقف عند حدود التناقض الذي رافق سيرورة التأسيس الديمقراطي في تونس. حيث كان خيار التمثيل النسبي باعتماد أكبر البقايا، فرصة لتشتت الصوت السياسي وليس الانتخابي، رغم اعتماده من قبل نخبة التأسيس لضمان مشاركة واسعة في سياق تأسيسي. أما عن تقاسم السلطة وتوزيع المناصب السياسية الكبرى، فإن إدارة الشأن العام لم تكن في كل المناسبات تعبيراً على نتيجة انتخابية بقدر ما كانت تتويجاً لتوافقات «الساعة صفر» حسب المصلحة الحزبية واستراتيجيات التموّج. ثم كانت الحكومات الائتلافية، آلية للمساومة وتحسين شرط التفاوض المُفضي الى التموّج أو الحفاظ على المنصب والامتياز السياسي. يُفسر ذلك، بتصعيد التكنوقراط عوضاً عن السياسيين في فترات مختلفة من الزمن السياسي، كنوع من تصدير أزمة الحزب الى الدولة، أو كهدنة بين الفاعلين تُؤجل الأزمات الى حين التنافس الانتخابي المقبل. من جانب آخر، أفضت القوانين الضامنة لحق «الفيتو» النيابي الى نوع من لى الذراع السياسي في إطار إعادة التموّج وكسب نقاط الفوز السياسي.

جادلت النخب السياسية في إطار دفاعها على حسابات التموّج السياسي، بأن قضية الانتقال نحو الديمقراطية تفرض في بدايتها حل تناقض التسيير اليومي للدولة، باعتبار أن الزمن الديمقراطي في تونس لا يزال في بداياته. على ضوء ذلك، انطوت الممارسة الديمقراطية في تونس على تناقضات وتعرّضت الى هزّات وأخطاء هي «بالأساس أخطاء

قواعد جديدة للعبة الديمقراطية تتجاوز تلك التي تُختزل في «الاقتراع العام وتنافسية الأحزاب وهيمنة الأغلبية»⁴⁸. لم يكن من الممكن تعميم القيم الديمقراطية في ظل عدم ايفاء الديمقراطية التشاركية بوعودها واختزال الحرية في حق التصويت والمشاركة التي ظهر بأنها تُعاني أعطاباً متعددة، والمساواة التي تُقسم عائدات التصويت بنفس القيمة الإجرائية والتقريرية، دون أن تكون هذه القيمة مُحَدّدة في عملية رسم التصورات السياسية والرؤى ذات العلاقة بتدبير الشأن العام. الى ذلك، تحوّلت السياسة الديمقراطية في تونس الى آلة إعادة توزيع تستفيد منها الأحزاب الأكثر تنظيماً وقدرة لوجيستية ومادية، رغم خضوعها لنفس مبدأ الممارسة الديمقراطية على المستوى القانوني، والشروط العملية لإدارة الشأن العام.

انطلقت سيرورة التأسيس الديمقراطي في 2011 بإرادة نخوية لإعادة تشكيل المشهد السياسي، من خلال الاتفاق على التوافق السياسي أولاً، ثم ترك الأمر لصندوق التداول الديمقراطي ثانياً. أبانت سياسة التوافق على تناقضات كبرى أثّرت على التداول السياسي، حيث لم تكن هذه الديمقراطية التوافقية مُطابقة للمعنى الذي تحدث عنه «جيرهارد ليمراخ» و«أرنند ليههارت Arend Lijphert» الذي طرح مفهوم «الديمقراطية التوافقية Consociational Democracy» في كتابه الصادر سنة 1977 تحت عنوان «الديمقراطية في مجتمع متعدد»⁴⁹. ينطلق المفهوم من المعنى الذي يُحدّد الحفاظ على الدولة والمجتمع من خلال التوافق الذي يُعقد بين النخب. على هذا الأساس، تقوم الديمقراطية التوافقية من وجهة نظره، على خمسة أسس هي: تبني نظام التمثيل النسبي في تنظيم الانتخابات البرلمانية، تقاسم السلطة

⁴⁸ المرجع نفسه، ص 187.

⁴⁹ Arend Lijphert, *Consociational Democracy*, world politics, Vol. 21, No. 2 (January 1969).

طرح السؤال حول ما يجب أن تكون عليه الديمقراطية اجرائيا وعمليا، بل اعتمدت النخب السياسية استراتيجية «شراء الوقت» بتعبير «فولفغانغ ستريك Wolfgang Streeck»⁵⁴ على ضوء ذلك، مكن خيار «التوافق» بين التشكيلات السياسية والفاعلين، من تأجيل الحل للأزمة السياسية و«شراء الوقت» السياسي، هذا وقت ساهمت ديناميكية التلاقي Dynamique de convergence من تأطير الاختلاف، غير أنها اجلت الاستقرار السياسي الذي حلت محله صراعات هندسة الفضاء السياسي الذي لعب فيه التكنوقراط والوافدين من خارج الأحزاب، أدوار المنقذ أو المؤجل للأزمة في محطات مختلفة. طرحت عديد التساؤلات حول الكفاءة الديمقراطية لدى عموم الطبقة السياسية في تونس، حيث تحولت الديمقراطية إلى ظاهرة «مخلقة، مصنوعة ومهندسة»⁵⁵ لم تُعد تُعبّر على العقد الاجتماعي الذي وقّعه أطراف المعادلة السياسية لحظة النقاش العام صلب هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. بقدر ما كانت الديمقراطية ملكية عامة، الا أن عائداتها لم تكن متوازية مع وعودها في لحظات التأسيس من جانب التنمية والتشغيل والسياسات العمومية وغيرها من ميكانيزمات التسيير الديمقراطي للدولة التونسية في الزمن الانتقالي. من جانب آخر، واجهت الديمقراطية التونسية تحديات أربعة تتمثل مقارنة «توماس كاروذرز Thomas Carthers» في نصه «المعنون ب:» نهاية نموذج الانتقال»، ب: «أولا، تحدي الحفاظ على الاجماع العام بين الفاعلين السياسيين. ثانيا، استخدام الديمقراطية لتحقيق أغراض غير ديمقراطية. ثالثا، غياب العدالة وتكافؤ الفرص في

الديمقراطيين»⁵⁰ أغفلت النخب السياسية طرح السؤال حول الإشكالية السياسية للديمقراطية التونسية، أو ما يُسميه «كارل بوبر Karl Popper» بما يُفيد «وضع أفكارنا موضع اختبار لنكتشف منها الأفكار الصحيحة»⁵¹. يعود أصل المشكل الديمقراطي إلى ما أسماه «ألان توران Alain Touraine» بأزمة التمثيل السياسي، حيث لا تعني الممارسة الديمقراطية بالضرورة استقرارا سياسيا واجتماعيا، بل يمكن للسياسة أن تتحول الى عنصر نزاع وتوتر يسمح بالظن في جدوى الممارسة الديمقراطية أو على الأقل، إعادة النظر في كيفية وشروط ونوع هذه الممارسة، وأدوار النخب التي تُدير العملية السياسية. بالمحصلة، فقدت الديمقراطية التونسية القوة الرئيسية المتمثلة في «تمكين المواطنين من التصرف والمشاركة ضمن الحياة العامة»⁵² كان لهذا فقد تأثير عميق على حجم ونوع وطبيعة المشاركة السياسية للأفراد - المواطنين، بشكل يُعبّر على نوع من الانفصال بين الدولة والمجتمع، وبين السياسة والنخب، حيث تحولت الممارسة السياسية الى عناوين للأزمة في ظل ديمقراطية نُخبوية «أهدرت المفهوم التقليدي للديمقراطية الذي يضع قضية تطوير قدرات الانسان وازدياد مشاركته السياسية في قلب الاهتمام»⁵³ بعبارة أخرى، كانت الديمقراطية التمثيلية التي تميزت في صورة التشاركية والتداول على السلطة، تعبيراً واضحاً على مفهوم نُخبوي للديمقراطية ركّز على الجوانب التنظيمية والاجرائية للنظام الديمقراطي الذي انساق نحو أزمة مُتجددة ودائمة لم يقع حلها جذريا من خلال إعادة

⁵⁰ Karl Popper, *La Société ouverte et ses ennemis*. Tome 1, op.cit., pp. 155-157.

⁵¹ كارل بوبر، بحثا عن عالم أفضل، ترجمة أحمد مستجير (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1999)، ص 251.

⁵² Alain Touraine, *Qu'est- ce que la démocratie ?* Ed. Fayard, Paris, 1194, p. 107.

⁵³ على الدين هلال، الانتقال الى الديمقراطية، ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ مصدر سابق، ص 181.

⁵⁴ للمزيد، راجع :

Wolfgang Streeck, *Buying Time : The Delayed Crisis Of Democratic Capitalism*, translated by Patrick Camiller and David Fernbach (London : Verso, 2014).

⁵⁵ Osborne, T., and Rose, N. (1999). *Do The social sciences create phenomena ? : The case of public opinion research*. British Journal of sociology, 50, 367-96.

عملية تدوير الديمقراطية كثقافة وممارسة مواطنة. على ضوء ذلك، تحوّلت سيرورة الانتقال الديمقراطي إلى ما يُشبه «الوضع الحرج Conjoncture» حيث انزاحت الديمقراطية نحو حالة من الركود، جعلت من أزمتها حالة شبه دائمة، يسّرت صعود الشعبوية على رُح السياسة، ليس فقط في إطار ضديّة مع الديمقراطية التمثيلية، بل وأيضاً، في مواجهة مؤسسات لازالت تفحص فعاليتها في ظل نظام ديمقراطي يخطو خطواته الأولى.

في نفس السياق، خلق الانتقال الديمقراطي في تونس تناقضات جوهرية بين ما كان من الممكن إنجازها طيلة عشرية كاملة، وبين ما آلت إليه العملية السياسية. حيث تغدّى الخطاب الشعبوي من صراعات النخب، وتعطلّ إرساء المؤسسات الديمقراطية، واكتفاء الموجود منها، برد الفعل السياسي دون ابداعه، وعدم التجديد في مستوى القدرات الإجرائية للديمقراطية التمثيلية. على هذا الأساس، اكتفى بنجاحه في تأمين جزء من المطلب الديمقراطي، وعجز على ضمان الجزء الآخر. حيث انتقلنا إلى الحكم الديمقراطي، دون أن نضمن فعلياً الانتقال إلى المجتمع الديمقراطي. كما ساهمت الصراعات بين النخب في خلق نوع من التعارض بين الإرادة الشعبية في جزء منها وبين إرادة النخب السياسية. هذا الجزء كان كفيلاً بإطلاق موجة الارتداد عن الديمقراطية، وفقدان الثقة في فاعلية التمثيلية، وسرّع في صعود الشعبوية التي غدت وفق بعض القراءات، مُعولمة وخرقة للحصون الديمقراطية العريقة.

تراجعت الثقة في قدرة النخب السياسية والدولة إلى درجة أن الأوان قد حان - بتعبير «بيتر دركر Peter Drucker» - لأن يتخلّى الناس على آمال الخلاص القادم من الدولة. غير أن القوّة الفاعلة للديمقراطية La Force Active de la Démocratie بتعبير «زيجمونت باومان Zygmunt Baumann» قد تفكّ الارتباط بين الأزمة والديمقراطية، وتطرح نوعاً من حوكمة تُعيد النظام لشكل تصريف الممارسة السياسية، وتتوقّف

ظل استمرار نفس المنوال الاقتصادي والتنموي. رابعاً، تعاضم أدوار القادة الأفراد يعني اختزال العملية السياسية في شخص وليس حزب أو مجموعة.⁵⁶

واجهت الديمقراطية التونسية طوال عشرية الانتقال الديمقراطي، خطر تشظي الاجماع العام بين الفاعلين السياسيين، بل انصرف جزء منهم لإدارة الصراع حول شرعية الجزء الآخر، واستدعاء خطابات الهوية والمشروعية والمدنية وغيرها. كما أخفقت النخب السياسية في تحقيق نوع من العدالة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية. تسبب هذا اللاتكافؤ في تطويع الديمقراطية لخدمة أغراض تبدو غير ديمقراطية من جانب آثارها وتداعياتها على صورة البناء الديمقراطي، وعلى فرصة ترسيخ الديمقراطية في تونس ولو منقوصة أو غير مكتملة البناء. بالمحصلة، تعاضمت أصوات النقد لسيرورة الممارسة الديمقراطية، وللأطر التشريعية التي تُؤطر عملية الحكم والمشاركة السياسية والمدنية، لتتوّج بانتقال محور التركيز السياسي من الجماعات المهيكلة تنظيمياً، إلى مركزة القرار السياسي والتسيير في يد أفراد ينطلقون من شرعية تاريخية أو قدرات تنظيمية وغيرها، لينسحب الأمر على كامل العملية السياسية التي أجهضت بشكل شبه تام بصعود شعبية 25 جويلية 2021.

خاتمة

تعثّر الانتقال الديمقراطي في تونس منذ خطواته الأولى، حيث انعكست أزماته على المسألة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة المسألة السياسية. الى ذلك، شهدت المؤسسات الوسيطة ارتباكاً من جانب قدراتها على تدبير الشأن العام، وضمان ديمومة الممارسة الديمقراطية. كما عجزت النخب السياسية على استثمار فائض حيّز الحريات والمشاركة في

⁵⁶ Thomas Carothers, *The end of the transition paradigm*, Journal of Democracy, Vol. 13, no. 1, (2002), pp. 5-21.

5 - آصف بيّات، الحياة سياسة، كيف يُغيّر بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة أحمد زايد (القاهرة : المركز القومي للترجمة، 2014).

6 - جليبر الأشقر، هل يستطيع الشعب إسقاط النظام والدولة لازالت قائمة ؟ تأمل في المعضلة الرئيسية للانتفاضة العربية. مجموعة مؤلفين، الثورات العربية، عُسر التحول الديمقراطي ومآلاته، إعداد وتنسيق جمال باروت (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

7 - جون لوكا، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي. ما يعتره من عدم اليقين والتعرض للأخطار، وما يعتره من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية Fondiyone Eni، 2000).

8 - جابرييل ألمند وسيدني فيريا، الثقافة المدنية : المواقف السياسية والديمقراطية في خمس دول.

9 - أرند ليبهارت، أنماط الديمقراطية.

10 - رالف داهيندورف، الطبقات والصراعات الطبقة في المجتمع الصناعي.

11 - على الدين هلال، الانتقال الى الديمقراطية؛ ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين ؟ (الكويت : عالم المعرفة، 2019).

12 - حنا آرنت، مالمال سياسة ؟ أسبابها وتداعياتها، ترجمة نادرة السنوسي، ط 1 (الجزائر : دار ابن النديم، 2019).

13 - جون جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة عبد العزيز لبيب (بيروت : المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

14 - كمال جعلاب، دولة القانون الديمقراطية : إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة، مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9 (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

معاداة السياسة التي تمظهرت وفق «إتيان باليبار Etienne Balibar» في ظهور الشعبوية.

لا يمكن الجزم بنهاية الديمقراطية، بقدر ما هي بداية وصول أزمة الديمقراطية التمثيلية لذروتها، ومن ثمة، يتضح عجز تلك الاستراتيجيات الفردية التي تعتمد على الشعبوية على تجاوز الأزمات، بل سوف تزيد في تجديدها، حتى يعود معنى المشاركة السياسية لمُربّعه الأساسي والواقعي الذي يجعل السياسة والمجتمع، يسيران ضمن خط واحد، وبسرعة متوازنة، حيث تفتح السياسة «بوابات» للمشاركة الواسعة للمجتمع، وتجنّب التعبير الأمريكي على أزمات الانتقال الديمقراطي، الذي يلخص انفصال المجتمع عن الديمقراطية، حيث يُشيرون اليه باسم «الانفصال العظيم Great Divide». على هذا الأساس، تبدو إمكانات التدارك الديمقراطي في تونس رهينة تغييرات جذرية، تقترب بوصول الأزمة الى ذروتها، وفقدان الأجسام المُعادية للديمقراطية التمثيلية فاعليتها المؤقتة. هذا، مع ضرورة الانهماك في عملية جرد لنقائص التأسيس الديمقراطي، لتدارك هنات الإجماع وسدّ ثغرات الديمقراطية التمثيلية. على أساس هذه الشروط، يمكن أن تُحل الإشكالية السياسية للديمقراطية في تونس.

المراجع

باللغة العربية

- 1 - رفيق المصري، الدين والسياسة والديمقراطية، الطبعة الأولى (مصر : مركز حقوق الانسان، 2007).
- 2 - عياض بن عاشور، من مقدمة التقرير العام حول مداولات الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.
- 3 - دانكوارت رستو، بين السياسة والأخلاق.
- 4 - مارتن ليبست، الثورة والثورة المضادة : التغيير والثبات في الهياكل الاجتماعية.

26 - عادل البلواني، النظرية السياسية لهابرماس الحداثة والديمقراطية (الدار البيضاء : افريقيا الشرق، 2014).

27 - كارل بوبر، بحثا عن عالم أفضل، ترجمة أحمد مستجير (القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1999).

باللغة الأجنبية

1 - Alain Touraine, *Qu'est- ce que la démocratie ?* Ed. Fayard, Paris, 1194.

2 - Wolfgang Streeck, *Buying Time : The Delayed Crisis Of Democratic Capitalism*, translated by Patrick Camiller and David Fernbach (London : Verso, 2014).

3 - Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986); Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986); Gerardo L. Munck, Review Article: *Democratic Transitions in Comparative Perspective*, *Comparative Politics*, Vol. 26, No. 3 (April 1994).

4 - Wolfgang Merkel, *Plauside Theory, Unexpected Results: The Rapid Democratic Consolidation in Central and Eastern Europe*, IPG, No. 2/2008.

5 - Arend Lijphert, *Consociational Democracy*, world politics, Vol. 21, No. 2 (January 1969).

6 - Joshua Cohen, *Délibération et légitimité démocratique*.

15 - آلان توران، مالديمقراطية ؟ ترجمة عبود كاسوحة (دمشق : منشورات وزارة الثقافة السورية، 2000).

16 - قاموس أوكسفورد للعلوم الاجتماعية، كلم إحدى عشرة في الدستور والدستورية، ترجمة ثائر ديب، تبين، العدد 3 (شتاء 2013).

17 - جون راولز، العدالة كإنصاف : إعادة صياغة، ترجمة حيدر إسماعيل (بيروت : المنظمة العربية للترجمة، 2009).

18 - المولدي قسومي، صدى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في مسار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس، ط 1 (تونس : دار محمد علي الحامي، 2021).

19 - صمويل هنتنغتون، الموجة الثالثة. التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط 1 (الكويت : دار ابن خلدون، 1993).

20 - ثامر الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (عمان : دار مجدلاوي، 2004).

21 - روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نيمير عباس مظفر. ط 2 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات، 2005).

22 - محمد بلخيرة، التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية، بحث لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر : كلية العلوم السياسية، 2004).

23 - زيجمونت باومان وكارلو بوردوني، حالة الأزمة، ترجمة حجاج أبو جبر، ط 1 (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018).

24 - كارل شميت، البرلمانية والديمقراطية.

25 - أرسطو، كتاب السياسة، ترجمة أوغسطين بربارة البوليسي (بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع العالمية، 1957).

- 7 - Raymond Carré De Malberg, *Contribution à la théorie générale de l'Etat*, Vol. 1 (Paris : CNRS, 1985).
- 8 - Albert Bleckmann, *L'Etat de droit dans la constitution de la république fédérale d'Allemagne*, Revue Pouvoir, no. 22 (Septembre 1982).
- 9 - Carlos-Miguel Herrera, *Quelques remarques à propos de la notion d'Etat de droit*, L'Homme et la société, no. 113 (Juillet 1994).
- 10 - Carl Schmitt, *Constitutional Theory* (London: Duke University Press, 2008).
- 11 - Jean- Jacques Rousseau, *Du contrat Social*, LG-F. Les Classiques de la philosophie, Ed. 15, Paris, 1992.
- 12 - Joseph Raz, *The Rule of Law and its Virtue*, in: Joseph Raz (ed.), *The Authority of law: Essays on Law and Morality* (Oxford: Clarendon Press, 1979).
- 13 - Jürgen Habermas, *Between Facts and Norms : Contributions to a Discours Theory of Law and Democracy*. The MIT Press (1996).
- 14 - Karl Popper, *La Société ouverte et ses ennemis*. Tome 1, op.cit.
- 15 - Theda Skocpol, *State and Social Revolutions, A Comparative Analysis Of France, Russia, And China*. Cambridge University Press, 1979.
- 16 - Osborne, T., and Rose, N. (1999). *Do The social sciences create phenomena ? : The case of public opinion research*. British Journal of sociology, 50, 367-96.
- 17 - Thomas Carthers, *The end of the transition paradigm*, Journal of Democracy, Vol. 13, no. 1, (2002), pp. 5-21.